الملف النووي الإيراني وانعكاساته على الترتيبات الأمنية للعراق ودول لجوار العربي

د.علي عيد حمد م. باحث جاسم محمد طه
كلية العلوم السياسية– جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٩/١٠/٢١ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠١٠/١/١٤

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى دراسة مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي على العالم العربي وتسليط الضوء على مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على العراق ودول الجوار.

اذ يسعى النظام في طهران إلى تحويل إيران إلى دوله عظمى في المنطقة تستطيع فرض سيطرتهاوايديولوجيتها داعمة موقفها بمشروعها النووي.

تكمن أهمية البحث في انه هناك ثمة مخاوف من وقوع ازمه أوسع نطاقا يحتمل أن تكون ضربة عسكرية ولم تستبعد الاداره الأمريكية اللجوء إلى الحل العسكري في حال لم تمتثل إيران لمقررات مجلس الامن عبر الوسائل الدبلماسية .

وانطلاقا من هذه المعطيات فاننا نرى أن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثيه ليس على منطقة الخليج العربي فقط وانما على منطقة الشرق الأوسط برمتها .

ومن هنا جاءت مشكلة البحث في ضرورة وضع إستراتيجية أمنية وسياسية شامله تحت إشراف جامعة الدول العربية لمواجهة مخاطر التصعيد في الملف النووي الإيراني .

واهم ما توصلت إليه الدراسة هو ببساطه إن امن المنطقة يمر باحرج منعطفاته إذ ان التهديد لم يعد ينصرف إلى المصالح وانما أصبح يهدد الوجود الحقيقي للامه العربية .

Iran Nuclear File and its Reflections on the Security Arrangements for Iraq and its Neighboring Countries

Dr. Ali Eid Hamad & Mr. Jasim Mohammad Taha
College of Political Science /*University of Mosul*

Abstract:

The research aims at studying the risks of Iran having nuclear weapon and its impact on the Arab World by spotting light on the Iranian

expansion scheme and its endeavors to dominate Iraq and its Neighboring states. The Iranian regime seeks to change Iran into a super power in the region that can impose its control and ideology aiding its stand by its nuclear project.

The importance of this research lies in demonstrating the fears of having a broader crisis which might be a military strike. The American Administration does not regard resorting to military solution as unlikely in case Iran does not obey the decrees of the Security Council through the diplomatic means.

Starting from this point, we find that resorting to military solution will be disastrous not only on the Gulf region, but also on the entire Middle East. From here comes the problem investigated by the research and the necessity of designing a comprehensive security and political strategy under the supervision of the Arab League to face the escalation regarding the Iranian Nuclear File.

The most important thing which the research has simply come to is that the security of the region is passing through a very critical turning as the threat is no longer targeting interests, yet it is targeting the real existence of the Arab Nation.

المقدمة :

يهدف البحث إلى دراسة مخاطر الملف النووي الإيراني بوصفه واحدا" من الملفات الخطيرة التي تواجه النظم السياسية في المنطقة العربية وكذلك تسليط الضوء على مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على العراق ودول الجوار ومما لا شك فيه إن امتلاك إيران للقدرات النووية سيخل بمبدأ التوازن الاستراتيجي القائم في المنطقة وسوف يشجع دول أخرى على تطوير برامج نووية مماثله مما سيدخل المنطقة في سباق تسلح خطير.

إن مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على دول الجوار هو المخطط الأهم بين مخططات إيران المستقبلية إذ يعد الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والسياسة التوسعية في مناطق النفوذ لا تحده حدود ففي الخليج تصر إيران على أن تبقى القوه المهيمنة الوحيدة حيث يسعى

النظام في طهران إلى تحويل إيران إلى دولة عظمى في المنطقة تستطيع فرض سيطرتها وإيديولوجيتها داعمة موقفها بمشروعها النووي .

تكمن أهمية البحث في أن هناك مخاوف من وقوع ازمه أوسع نطاقا" تحتمل أن تكون ضربة" عسكرية" ولم تستبعد الاداره الأمريكية اللجوء إلى الحل العسكري في حال لم تمتثل إيران لمقررات مجلس الأمن عبر الطرق الدبلماسيه .

وانطلاقا من هذه المعطيات فإننا نرى أن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثيه ليس على منطقة الخليج فقط بل على منطقة الشرق الأوسط برمتها إذ أن إيران باتت تشكل محورا أساسيا قد لا تستطيع أمريكا ولو بتهديدها بالحرب إلا أن تتفاوض أكثر معها وقد تحاول الوصول الى بعض التسويات معها خاصة مع وصول اوباما الى الحكم .

لقد تحول العراق الى ساحة مفتوحة للصراع الإيراني الأمريكي إذ أن إيران تعد واحدة" من ابرز اللاعبين الجيوستراتيجين النشطين في المشهد السياسي العراقي .

وهكذا تثبت إيران وواقعها الإقليمي إنها دولة ذات قوه جيوستراتيجية وجيوسياسية لها ثقلها في الترتيبات الأمنية للمنطقة برمتها .

ومن هنا جاءت مشكلة البحث في ضرورة وضع إستراتيجية أمنية وسياسية شاملة تحت إشراف جامعة الدول العربية لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ في حالة التصعيد في الملف النووي الإيراني لان تأثيراتها لن تقتصر على إيران وحدها بل ستتجاوزها الى جميع دول المنطقة .

إن أي ترتيبات أمنية في أي منطقة من العالم وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بأكبر مخزون نفطي معروف بالعالم لا يمكن أن تتم بمعزل عن أي ترتيبات أمنية عالمية وتتأثر سلبا وايجابيا بصراع المصالح الذي يمثل السمة الرئيسة المميزة للنظام السياسي الدولي .

الواقع إن هناك مشروعين نوويين خطيرين في المنطقة احدهما من عدو وهو إسرائيل والأخر من جار وهو إيران .

ومن هنا فان فرضية البحث تنطلق من إن قدرات إيران النووية ستؤدي بالضرورة إلى البحث عن ترتيبات أمنية جديدة تنسجم مع آليات النظام السياسي .

نحاول في ورقة البحث هذه أن نجيب عن أسئلة مركزية تمثل الإجابة عنها تفسيرا لما يجري من مواقف ومن هذه الاسئله هل إن إيران النووية عامل ضعف أو قوه لدول المنطقة ؟ ولماذا؟ وهل إن امتلاك قدرات نوويه يمثل خطرا حقيقيا على دول المنطقة ؟وما هو الخطر الذي تخاف منه المنطقة ؟هل هو في امتلاك إيران سلاحا نوويا؟وما هي السيناريوهات المحتمله للترتيبات الإقليمية المحتملة؟.

إن الإجابة عن هذه الاسئله وغيرها ستتضمنها ورقة البحث هذه .

استخدم البحث المنهج الواقعي في دراسة العلاقات الدولية والمنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر المكتبية في الدراسة والمنهج التاريخي .

أما هيكلية البحث فقد جاءت لتشمل فصلين أساسين حيث جاء الفصل الأول بعنوان خلفيات البرنامج النووي الإيراني وقد جاء في ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول المراحل التاريخية التي مر بها البرنامج النووي الإيراني وتطرق المبحث الثاني الى الطموح الإيراني إلى الزعامة الاقليميه وجاء المبحث الثالث ليتناول الخيارات العربية المتاحة إزاء التحديات الايرانيه النووية وقد عرجنا في الفصل الثاني الى السياسه الامريكيه تجاه البرنامج النووي الإيراني في ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول الترتيبات الامنيه القائمة في المنطقة العربية بينما أوضح المبحث الثاني الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني واحتوى المبحث الثالث على البرنامج النووي الإيراني والخيارات الاستراتيجية المحتملة .

الفصل الأول :خلفيات البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول : نظره تاريخيه عن مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

إن البرنامج النووي الإيراني يرجع إلى عهد الشاه إذ وقعت إيران في ١ تموز ١٩٦٨ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية [١]

حيث انطلق الشاه بمشروع صغير خاص بالبحوث النووية وقد تم تعليق جميع المشاريع النووية لمدة خمس سنوات عقب قيام الثورة الاسلاميه . ومن الجدير بالذكر أن (*) محمد رضا بهلوي ارتقى العرش وهو جديد عهد بالحكم قليل خبره في إدارة دفة البلاد يختلف عن والده في كثير من الأمور .[٢]

لاشك إن البرنامج النووي الإيراني مر بعدة مراحل شملت التعاقد مع الدول التي تملك التقنيه النووية لبناء مفاعلات نوويه سواء لتوليد الطاقة وللأبحاث .كما تم التعاون مع أكثر من عشرين دوله حول العالم من اجل الحصول على المواد النووية فضلا" عن إغراء العلماء الإيرانيين في المهجر للعودة إلى بلادهم واستقطاب علماء ذره من أسيا ودول أوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، لا بد من الاشاره إلى إن إيران قد تحولت إلى دوله نووية بناء" على قرار سياسي وليس نتيجة لوجود قدرات متراكمه ومتوفرة كما إن ذلك القرار جاء نتيجة دوافع سياسيه واقتصاديه وعسكريه واستراتيجيه محدده، وعليه يمكن إيجاز المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني بالنقاط ألآتيه :

١. في عام ١٩٥٧ تم الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة على التعاون النووي وبموجب ذلك الاتفاق تم البدء في إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث .
٢. في عام ١٩٧٤ أنشا شاه إيران منظمه الطاقة النووية الايرانيه .
٣. في عام ١٩٧٦قامت المانيا الاتحادية ببناء محطة نووية في بوشهر بطاقة (١٢٠٠ميكا وات).
٤. في عام ١٩٧٩. ١٩٨٤ توقف البرنامج النووي بسبب قيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية .
٥. في عام ١٩٨٤ أعيد تفعيل العمل في مفاعل طهران النووي للأبحاث وافتتح مركز أبحاث نووي في جامعة (أصفهان) بالتعاون مع الصين وفرنسا وباكستان .
٦. في عام ١٩٨٥ تحول البرنامج النووي إلى صفة الشمولية
٧. في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تم بدء التعاون بين إيران وباكستان في المجال النووي حيث تقدم إيران المال وتقدم باكستان التدريب للعلماء الإيرانيين في منشاتها النووية .
٨. في الأعوام ١٩٨٧ . ١٩٩١ تمكنت إيران من الحصول على بعض التقنيات ذات العلاقة بالأمور النووية .
٩. ظلت إيران طوال العقدين الماضيين تراوح بين تطوير قدراتها النووية وتعزيز ترسانتها العسكرية الجوية والبرية والبحرية .
١٠. في عام ٢٠٠٧ أعلنت إيران عن بدء تشغيل أكثر من (١٥٠) جهاز طرد مركزيا .

وبعد استعراض أهم المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني يجب إن نشير إلى إن معارضة الدول الغربية بذلك البرنامج والجهود المبذولة لمنعها من قبل أمريكا وغيرها من الدول لم تفلح ولم تمنع إيران من تحقيق هدفها النووي [٣].

وفي الوقت الحالي تعد منطقة بوشهر بمثابة المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني إذ توجد فيها محطتان قيد الانجاز للطاقة النووية.

كل ذلك أثار امتعاض الإدارة الأمريكية التي عدت بأن إيران تسعى لتصبح قوه نووية تهدد الأمن والسلام العالميين وعلى وجه الخصوص مصالحها الحيوية في المنطقة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى بامتلاك إيران للأسلحة النووية وعليه وجدت تلك الإدارة بأن أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ ستحقق الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى الاستحواذ على بقية المنافذ الحيوية المهمة في الشرق الأوسط فدخلت إيران في دائرة الهدف الأمريكي وصنفت بدول (محور الشر) جنبا" إلى جنب مع العراق وكوريا الشمالية بدليل أنه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ كرست الولايات المتحدة توجهاتها إلى الضلع الثاني وهو إيران وقامت بتوجيه الذرائع نفسها التي وجهتها للعراق وذلك بدعم إيران للإرهاب وسعيها لامتلاك السلاح النووي [٤].

المبحث الثاني : الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والبرنامج النووي :

إن التركيب الاقتصادي والتاريخي لإيران ساهم بدوره في تكوين سلوكيات اجتماعيه خاصة وثقافة سياسية ذات خصائص معينه [٥]. كما ساهم في خلق نزعة توسعية عدوانية تجاه الشعوب الأخرى وعليه فان الطموح الإيراني إلى الزعامة الاقليميه والسياسة ألتوسعيه في مناطق النفوذ لاتحده حدود ففي الخليج العربي تصر إيران على أن تبقى القوه المهيمنة الوحيدة وهي من ثم تقاوم أي دور لدول الخليج العربي مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر كذلك تقاوم أي دور لمصر وفي سبيل تثبيت هذه الحقيقة قامت باستكمال احتلال جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات .

وكان رافسنجاني قد صرح بان جزيرة أبو موسى ذات أهميه كبرى لإيران بسبب موقعها المتميز ويعد الإيرانيون إن أهل هذه الجزيرة حماة جمهوريتهم ورغم المحاولات الايرانيه المتكررة لتبديد المخاوف ألداخليه تجاه الملف النووي الإيراني منذ أن أعيد فتحه فان هذه المخاوف تظل قائمه ولا شك أن المخاوف البيئية بما فيها تلوث المياه والثروات الطبيعية ووقوع إيران فوق طبقه زلزاليه واحتمال حدوث تسرب إشعاعي كما حدث في مفاعل تشير نوبل وكارثة تشير نوبل امتد تأثيرها السلبي ليشمل عددا كبيرا من دول أوربا وصولا إلى تركيا وجنوب سوريا واحتمال توجيه ضربه عسكريه للمواقع النووية الايرانيه سواء من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل كما فعلت الاخيره مع المفاعل النووي العراقي (اوزيراك) عندما دمرته بواسطة الطيران الحربي عام ١٩٨١ تبقى كلها ماثله في ذهنية صانع القرار السياسي في إيران .

وحتى الغرب يشعر إجمالا بالقلق من إيران الحالية القوية والمدججة بالسلاح والمعادية على أبواب الخليج قرب مصادره النفطية الاساسيه ويسعى لاستخدام الخطر الإيراني بوصفه أداة ضغط وترهيب (بعبع إيراني) لدول الخليج بديلا" عن الخطر الشيوعي أثناء الحرب الباردة المنتهية ومن الامثله على ذلك إصرار أمريكا على اتهام إيران بأنها تقف وراء حادث تفجير الخبر لمنع تطور العلاقات بين إيران والسعودية رغم أن الاخيره لم توافق على هذا الاتهام لعدم توفر الأدلة الكافية [٦] .

ومن جهة أخرى تقوم إيران ببناء قوتها العسكريه باستخدام عائدات مبيعات النفط وتحاول إغراء سوريا على الدخول معها في حلف دفاعي يهدف إلى إعاقة أي عمل عسكري أمريكي في المستقبل وتم تشكيل هذا التحالف بالفعل في ١٦ شباط من العام ٢٠٠٥ عندما واجهت الحكومتان الايرانيه والسورية إدارة بوش مباشرة بالإعلان أنهما وقعتا اتفاقيه دفاع مشترك للتصدي للتهديدات ألمشتركه التي يشعر الطرفان أنها تحدق بهما وتم الإعلان عن الخطوه التي

أصابت الكثير من المراقبين بالدهشة بعد اجتماع في طهران بين النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا عارف ورئيس الوزراء السوري ناجي العطري وقال العطري في نهاية المحادثات (في هذه ألمرحله الحساسة يحتاج البلدان إلى جبهة موحده نظرا للتحديات الكثيرة [٧].

إن دول الخليج ستدفع ثمنا اكبر من الذي ستدفعه إيران في حالة وقوع كإرثه للمفاعل النووي سواء أكانت طبيعية أم جراء التهديدات بقصف المنشات النووية والصاروخية الايرانيه في حال فشل الجهود والمساعي السياسية في التسوية.

إن مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على دول الجوار هو المخطط الأهم بين مخططات إيران المستقبلية .

فالتوغل السياسي الإيراني في لبنان قد وصل إلى أوجه بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري ومن خلال اختلاط الأوراق الدولية ونفوذ حزب الله في لبنان من خلال إقامة دويلة داخل دويلة .

أما العراق فان إيران تعد انه أصبح جزءا لا يتجزأ منها وأما فلسطين فإيران تساهم من خلال حماس في توسيع الشرخ بين الفلسطينيين مما أدى إلى مواجهات عديدة دامية أسفرت عن سقوط المزيد من ضحايا عدا ضحايا الاعتداءات الاسرائيليه .

يقول الدكتور محمد موسى[**] بان امتلاك إيران للقدرات النووية سيخل بمبدأ التوازن في المنطقة مما سيفرض على دول أخرى في المنطقة إلى أن تسعى لتطوير برامج نوويه مما سيدخل المنطقة في سباق تسلح نووي .

وان إيران دوله ما زالت لديها مشاكل مع دول المنطقة فهي تحتل أراضي دول خليجيه ولعبت دورا في إثارة قلاقل ومشاكل داخلية في بعض الدول الخليجية وتنتهك بشكل دوري المياه والأجواء الإقليمية لهذه الدول ولديها توجه نحو تصدير فكرها الإسلامي إلى المنطقة ومن ثم كل ذلك يثير مخاوف لدى دول الخليج العربية من امتلاك إيران للسلاح النووي [٨].

وباختصار نقول إن الطموح الإيراني إلى الزعامة الاقليميه والسياسة التوسعية في العالم العربي لاتحده حدود.

المبحث الثالث : الخيارات العربية المتاحة تجاه التحديات الإيرانية النووية :

مما لاشك فيه إن النظام في طهران يسعى إلى تحويل إيران إلى دوله عظمى في المنطقة تستطيع فرض سيطرتها وعقيدتها داعمه موقفها بمشروعها النووي . ولعل الحرب الباردة في المنطقة بين الدول العربية وإيران قد بدأت فعلا .

تعد إيران إن عدم استقرار الدول المجاورة لها ورقة رابحة داخليا وتسعى لأجل هذا كله إلى امتلاك أسلحه نووية داعمه بحيث تطرح نفسها قوة إقليمية عظمى .

فالدول العربية ستكون ساحة صراع بين أمريكا وإيران أو إيران وإسرائيل بدعم أمريكي .إذ أن هناك نقاط التقاء بين إيران وإسرائيل فان كلا منهما يمتلكان مفاعلا نوويا ضخما ومن ناحية أخرى تتلاقى مطامعهما المشتركة في دول الخليج فكلتاهما تنظران إلى البترول الخليجي وكلاهما يخططان للسيطرة عليه .

إن التلويح بالحل العسكري واستخدام التكنلوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة في الحرب على إيران هدفه الضغط على النظام الإيراني وإبلاغه انه يمنع عليه تصدير ثورته وأنموذجه وميليشياته إلى خارج حدوده ويمنع عليه استخدام عملائه في الحروب بالنيابة إن كان في العراق أو لبنان أو فلسطين أو أي دوله خليجيه مجاوره .

وإذا كانت الولايات المتحدة تنوي عقد صفقة تاريخيه مع النظام الإيراني كما تنادي أصوات امريكيه كثيرة فان تلك الصفقة يجب أن تشمل إبلاغ الحكام الإيرانيين الكف تماما عن طموحات الهيمنة الاقليميه وتصدير ألثوره ورفع أيديهم وسيطرتهم عن لبنان والحد من نفوذهم في العراق والكف عن إدارة ألازمات في معظم دول المنطقة .

ويبقى الملف الأكبر وهو الملف النووي الإيراني بمده وجزره وما يرافقه من خوف التفجير الكارثي في المنطقة .

إن اقل ما يجب القيام به اليوم هو أن يسارع الحكام العرب إلى وضع إستراتيجية أمنية وسياسية شامله تحت إشراف جامعة الدول العربية لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ على صعيد التصعيد في الملف النووي الإيراني لان تداعياتها وتأثيراتها لن تقتصر على إيران وحدها بل ستتجاوز إلى جميع دول المنطقة [٩].أما بالنسبة للعراق فان الولايات المتحدة الاميركيه تمسك بكافة خيوط اللعبه في العراق لاسيما وأنها خططت منذ مدة ليست بالقصيرة لاحتلال هذا البلد لذلك فهي ترسم وتحدد علاقات العراق بالقوى الاقليمية والدولية .

إن العراق أصبح ضمن مناطق النفوذ الامريكيه لذلك فهي التي تتحكم بقراره السياسي الخارجي أو بمعنى مصادرته وهي التي ستصوغ عملية القرار السياسي الخارجي بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها ، ووفق هذا التصور فان الولايات المتحدة الامريكيه سوف تنظم علاقة العراق بدول الجوار ودول العالم الأخرى حتى بعد استلام العراقيين للسلطة بمعنى أن هناك خطوطا حمراء لعلاقات العراق الاقليميه والدولية لايمكن تجاوزها من قبل أية حكومة وطنيه مستقبلا [١٠].

لقد أدى احتلال العراق إلى أن تصبح إيران هي الأقوى على الساحة العراقية إن إيران تحكم وتتحكم في مقدرات السلطة في بغداد عن طريق الحلفاء .ولم يكتف حلفاء إيران بتصدر واجهة المشهد السياسي في ظل الاحتلال بل تحولت ميليشياتهم العسكرية إلى نواة للتشكيلات

النظامية العراقية في وزارتي الداخلية والدفاع أما القوى الإقليمية فهي غائبة عن المشهد فالدول العربية الرئيسة ودول جوار العراق لم تنجح في الوصول إلى تصور مشترك بشان العراق بسبب الضغوط الامريكيه المتوالية عليها والتي همشت مصالحها الإقليمية المشروعة .

الفصل الثاني : السياسة الامريكيه تجاه البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول الترتيبات الامنيه القائمة في المنطقة العربية :

ثمة من يرى إن الهدف المعلن من الترتيبات الأمنية والمظلة الدفاعية الأمريكية في الخليج العربي لمواجهة المخاطر النووية الايرانيه هو بالأساس غطاء يتضمن هدفا" غير معلن يتمثل في تحويل منطقة الخليج العربي إلى بؤره من القواعد العسكرية والأسلحة النووية الامريكيه.

لقد أثارت تلك المظلة الدفاعية في الخليج العربي لمواجهة الطموحات النووية الإيرانية موجة من التساؤلات عن دلالتها الاستراتيجية وأهدافها ، وتشمل المظلة الدفاعية الامريكية سبع دول عربية في إطار ما يسمى بترتيبات امن الخليج وتتكون من مجموعة من نظم البطاريات المضادة للصواريخ ((باتريوت)) ومراكز تحميل معلومات رئيسه وقواعد اتصالات مركزية ، كما تتضمن أيضا طائرات اواكس من نوع بعيد المدى .

إن الهدف من هذه المظلة هو حماية منشات النفط العربية في الخليج وكذلك حماية المصالح الامريكيه والتي يمكن أن تكون عرضة لعمليات انتقامية من قبل إيران في حال ما وجهت إسرائيل ضربات لإيران من الناحية العسكرية فان المنظومة الامريكية ستكون بمثابة ردع عسكري استراتيجي موجه ضد إيران .

من ضمن تلك الترتيبات الأمنية القائمة في المنطقة هناك سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدفاعية الأمنية العسكرية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة والتي جعلت منطقة الخليج تتحول إلى نوع من عسكرة النظام الإقليمي الخليجي والتي قادت إلى التواجد العسكري الأمريكي غير المسبوق بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ .[١١]

من الضروري قبل الولوج في تلك الترتيبات الامنيه القائمة في المنطقة والاتفاقيات العسكرية والأمنية والتي وقعتها الولايات المتحدة مع العراق ودول الخليج أن نحدد مفهوم الأمن القومي والأمن الإقليمي .

إن موضوع (الأمن القومي) كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة أو غيرها من المصطلحات وعليه فانه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دوله أو مجموعه من الدول فالسياسة الخارجية بوصفها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي احد أهم مرتكزاتها الرئيسة [١٢].

وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها كما إن الأمن القومي هو احد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان أي بلوره جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه(١٣)

أما الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد فلقد عده البعض اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحده تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها(١٤)

وكذلك هناك من يراه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوه أجنبية من التدخل في هذا الإقليم(١٥)

ولما كانت السياسة الخارجية هي عبارة عن مواقف تتبناها الدولة نتيجة لظروف بيئية داخلية أملتها الظروف البيئية أوانها قد تكون نتيجة لرد فعل لعوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي(١٦) . إن أي ترتيبات أمنية حسب وجهة نظر د.عزيز جبر شيال(***) لابد أن تنطلق من بناء الثقة بين إطراف العلاقة وان تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد ألآتية :

١. خصوصية المنطقة وإفرازات الهيمنة الأمريكية عليه والذي يتطلب إيجاد رؤية مشتركة للصراعات الداخلية ، النزاعات الحدودية ، مسائل تتعلق بالتكامل الإقليمي، لبعض دول المنطقة ، مشاكل اللاجئين وغيرها من المشاكل التي تسهم في استمرار اضطراب المنطقة وفي الوقت نفسه الوجود الفعلي للقوات الأجنبية الذي يشكل عامل ضعف.
٢. إن عسكرة المنطقة بشكل هائل وإدخالها ميدان سباق التسلح يؤثر على أية ترتيبات أمنية إذ إن كل دوله ستعمل بمعزل عن دول الإقليم مما يعزز عدم الثقة بين أطراف العلاقة ويدفع بها إلى التعاون مع دوله خارجية تجعل من دول المنطقة تابعة لاستراتيجيات أجنبية وعلى الأخص أمريكية .
٣. انه لاتقدم حقيقي يمكن أن يحصل في تلبية الاحتياجات الأمنية ما لم يؤخذ بعين الاعتبار الحاجات الاقتصادية للمنطقة في تطوير آليات تؤدي إلى تكامل في السياسات الاقتصادية إن الظروف الدولية الجديدة وحركة توحيد السوق العالمية مهدت الطريق لزوال عصر الدولة القومية وظهور الدولة الإقليمية بحيث تشكل نواة كل دوله إقليمية قوه اقتصادية وسياسية و اجتماعية جديدة تستطيع التفاعل مع حركة التطور العالمية ومن ثم لا توجد أسس علمية أو تاريخية أو فكرية للاندماجات وإنما تقوم حاليا على أساس الجغرافية والإقليم الجغرافي (١٧)

إن الترتيبات الأمنية المتاحة في المنطقة يمكن إيجازها بما يأتي :

١. مجلس التعاون الخليجي :

تم وضع النظام الأساسي لهذا المجلس في ١٩٨١/٥/٢٥ وسعى المجلس إلى تشكيل جيش موحد ونواته الحالية درع الخليج للإسهام في ((امن الخليج)) ثم المباشرة بتعزيز القدرات العسكرية لكل دوله من دول المجلس وفقا" لبرنامج يضعه المجلس نفسه ،بحيث تتكامل القدرات العسكرية لهذه الدول بهدف إنشاء جيش موحد وقوي . وقد قامت هذه الدول خلال الأعوام ١٩٨٣ .١٩٨٧ بعمليات تنسيق وتكامل بين جيوشها ،كما قامت بمناورات عسكريه متعددة بغية الإعداد لسياسة الدفاع المشترك وإعداد برامج للتسلح المشترك وإقامة قوة ردع مشتركة وقد قرر المجلس تشكيل مجلس للدفاع المشترك وجيش قوامه ([٢٠]) ألف جندي ،وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن المجلس يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وبعد اقل من عامين من إنشاء مجلس التعاون الخليجي جرت أول مناورة عسكرية بين قوات مشتركة من دوله كافة ، قدرت بنحو أربعة ألاف جندي ،وقد جرت المناورة في الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول عام ١٩٨٣ ،وسميت ((درع الجزيرة)) وكانت تهدف إلى تكوين إستراتيجية عسكرية للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها فضلا عن اختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة .

وقد أجريت إحدى وعشرون مناورة بين جيوش هذه الدول خلال خمس سنوات(من سنة ١٩٨٣ حتى سنة ١٩٨٧).

وقد نشط مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع المشترك بين أعضائه بهدف تحقيق تعاون عسكري مشترك بينهم وإنشاء قوه خليجية ذاتية تبعد شبح أي خطر.

وقد سعى المجلس إلى تنويع مصادر السلاح باعتباره إستراتيجية محبذة عسكريا وطالب بإنشاء ((صناعة حربية خليجية)) ومع إن مجلس التعاون كان قد بدأ جادا" بالتوجه نحو إنشاء قوه عسكرية خليجية تحقق أمنه الذاتي ،وذلك عن طريق تعزيز المؤسسة العسكرية في كل دولة من دوله ثم البدء بإنشاء جيش موحد تشارك فيه كل دول المجلس فان احتلال العراق للكويت دفع ببعض دول هذا المجلس إلى توقيع اتفاقيات ((التعاون الدفاعي)) مع دول أجنبية ، وذلك بعد أن ثبت لها عدم كفاية الترتيبات المنية القائمة في إطار مجلس التعاون .

وقد دعا البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الحادية عشره لمجلس التعاون ، والذي عقد في الدوحة بقطر ،بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٥ إلى وضع ترتيبات أمنية ودفاعية لدول المجلس ،تكفل حماية الأمن القومي (الوطني)لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست.

وتقدمت سلطنة عمان باقتراح بتشكيل قوه خليجية من مئة ألف جندي ،إلا إن هذا الاقتراح لم يلق التجاوب الكافي ، بل استعيض عنه بقرار اتخذه وزراء دفاع دول المجلس في اجتماعهم في تشرين الثاني عام ١٩٩٣ ويتضمن:

١. تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس.

٢. تعزيز التعاون بين الدول الخليجية.

٣. تطوير قوات درع الجزيرة بتشكيل فرق خليجية مدرعة يصل قوامها إلى ((٢٥))ألف رجل كما اقر وزراء الدفاع تشكيل لجنة عليا مهمتها متابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري بين دول المجلس .

إلا أن ذلك كله لم يمنع دول الخليج من الإقبال على الدول الأجنبية الكبرى في التسعينات من القرن المنصرم ،لكي توقع معها ((معاهدات دفاعية)) أو بالا حرى ((معاهدات حماية)) ،وقد قادت تلك الاتفاقيات الأمنية إلى تسليم الملف الأمني في المنطقة بيد الغرب خلافا" للغاية التي أنشئ من اجلها المجلس بالأساس ليكون المظلة الأمنية لأعضائه ،وقد استقدمت الجيوش والأساطيل الغربية إلى المنطقة[١٨]

٢. تحقيق الترتيبات الأمنية من خلال المعاهدات الأمنية الدفاعية مع الدول الغربية الكبرى:

بدأ المسعى الأمريكي في شأن مسالة الترتيبات الأمنية في الخليج ،منذ بداية مايو ١٩٩١ مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق ((تشيني)) إلى الدول الخليجية العربية الست ،حيث طرح على قادتها خطة الرئيس بوش لتكثيف الوجود الأمريكي وتوسيعه في المنطقة كأساس لترتيبات أمنية تجمع الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الدول الستة معا"،وناقش تشيني الزعماء الخليجيين ،في الخطوط العامة لهذه ألخطه التي تغطي السنوات العشر التالية ،وكان هدفه طمأنتهم إلى إن الولايات المتحدة ستكون قادرة من خلال الترتيبات المطروحة على استجابة حاجاتهم الأمنية بسرعة إذا تعرضوا لتهديدات مستقبلية ، وأشار إلى إن من بين الترتيبات المطروحة إنشاء مركز قياده متقدم للقيادة المركزية الأمريكية في البحرين ، يضم ((٥٠٠))فرد من ضباط الأركان وضباط الصف وتنظيم زيارات دورية ومنتظمة لحاملات الطائرات إلى دول الخليج فضلا عن وجودها في الخليج نفسه ،وكشف تشيني أن بعض الترتيبات سيكون علنيا" إلى حد ما وبعضها الأخر سريا ، لقد اتبعت دول الخليج في اتفاقياتها مع كل من الولايات المتحدة الامريكيه وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى منهج الاتفاق الثنائي الذي وافقت عليه جميعا" ،إذ فضلت التعامل الثنائي وليس الجماعي ومرد ذلك أساسا" إلى تباين رؤاها حول الوجود البري الأجنبي وحجم الأسلحة الثقيلة التي ستخزن على أراضيها .

كانت الكويت هي الدولة الأسبق إلى توقيع اتفاقية ثنائية للتعاون الأمني والدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩١/٩/١٩ ،ثم مع كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا حرصا

على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي سواء كان من العراق أو إيران ،كما وقعت ((إعلان دمشق)) مع كل من مصر وسوريا .

كانت الاتفاقية الأمريكية . الكويتية إيذانا" ببدء سلسلة اتفاقيات ،حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عقدها مع دول أخرى في المنطقة.

لقد أعلنت بعض دول المنطقة وعلى رأسها إيران رفضها تلك الاتفاقيات وإدانتها على أساس إنها تفرض الوجود الأجنبي في منطقه الخليج بشكل دائم .

إن تركيز دول الخليج في الارتباطات الدفاعية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها وسيلة أساسية لحماية أمنها ،يمكن أن يكون مقبولا على المدى القصير ،وقد تنجح الترتيبات العسكرية لأمن الخليج في التقليل بل القضاء على التهديدات العسكرية التي تعرض امن دول الخليج العربية للخطر في الأجل المنظور ولكن المتغيرات السريعة في الأوضاع السياسية العالمية مع احتمال ظهور أقطاب عالميين آخرين منافسين للولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤثرا في فاعلية تلك الترتيبات الأمنية وهاتيك الاتفاقيات .

إن صيغة الاتفاقيات الدفاعية الثنائية بين بعض دول الخليج العربية ودول غربية متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا قد أدت إلى تعثر صيغة ((إعلان دمشق))كأساس ترتيبات أمنية عربية . عربية سياسية واقتصادية وعسكرية.

وهكذا تحول نظام الأمن الجماعي كمسؤولية جماعية رئيسة للتنظيم الإقليمي الفرعي إلى تحالف استراتيجي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكيه خاصة.أما البعد العربي لأمن الخليج فتميل دول الخليج العربية إلى تهميشه في مصلحة البعد الدولي ،ولذلك تراجعت حماستها ل ((إعلان دمشق)) .

أما بالنسبة إلى السعودية فقد اتخذت الترتيبات الأمنية فيها شكلا" مغايرا،إذ تركزت في مجالات التدريب المشترك ،ونقل الخبرة ،والمناورات العسكرية المشتركة ، فضلا" عن إعادة تسلح الجيش السعودي بأسلحة ومعدات حديثة ،وتحديث إمكانيات الدفاع الجوي من خلال بناء نظام الدفاع الجوي ((درع السلام)).

وقد نهضت البحرين وقطر بتغطية الاتجاه البحري في الترتيبات الأمنية وإيواء مركز القيادة المتقدم للقيادة المركزية الأمريكية فاستخدمت الموانئ البحرينية والقطرية كنقط ارتكاز بحرية للأسطول الأمريكي في الخليج كما استخدمت مطارات الدولتين وقواعد هما الجوية في مصلحة القوات الجوية الأمريكية والبريطانية والفرنسية في حين اتخذت القيادة المركزية في البحرين مركزا متقدما لقيادتها في منطقة الخليج وقد وقعت البحرين اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة في ١٠/٢٧ /١٩٩١ . ووقعت قطر اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩٢/٦/٧ [١٩]

وفي تموز عام ١٩٨١ عقدت سلطنة عمان مع الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية سمحت بموجبها للقوات الأمريكية ببناء مستودعات مخازن وملاجئ وترتيبات أخرى مثل القواعد الجوية في((السيب ومصيره والخصب وثمريت)).

وفي عام ١٩٩٢ أجرت الأمارات مفاوضات مع الولايات المتحدة من اجل إقامة ترتيبات أمنية بين البلدين حيث قدمت الأمارات للولايات المتحدة تسهيلات عسكرية جوية وبحرية ثم وقع البلدان اتفاقيه تعاون دفاعي في ٢٣ تموز عام ١٩٩٤ .[٢٠]

٣. دول مستقلة وتمثلها في المرحلة الراهنة إيران وسوريا ففي الوقت الذي تتمتع فيه إيران بأغلب مقومات القوة المادية (اقتصادية بشرية تقنية عسكرية ودينية) إلا أنها تفتقر إلى القدرة في التأثير على السلوك السياسي للآخرين وقد بدأت تمتلك هذه القدرة مؤخرا من خلال الإصرار على التمسك بخياراتها الوطنية واستقلالية قرارها وموقعها من قضايا المنطقة والعالم.

إلا إن المشكلة التي تواجهها إيران تتمثل في تمسك الدول العربية بالمفهوم العرقي القومي في العلاقات الإقليمية وارتباط دول المنطقة بالإستراتيجية الأمريكية وسياستها في المنطقة والعالم وقناعة أطراف عديدة في النظام الإقليمي العربي بان إيران هي الخطر الأول عليها وليست أمريكا وإسرائيل .

أما سوريا فإنها تحاول أن تستفيد من امكانات إيران الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لصالح نهجها الاستقلالي بيد أنها لا تذهب في هذا الشوط بعيدا خشية أن تهاجمها إسرائيل وأمريكا التي أصبحت جاره لها بعد احتلال العراق مما وضعها بين فكي كماشة إسرائيلية أمريكية حيث أخذت أمريكا بالمجاهرة بعدائها لسوريا بحجة أنها ترعى الإرهاب وتصدره للعراق كما إن ضعف القدرات الاقتصادية والعسكرية يضيف بعدا أخر إلى تردد السوريين في المضي أشواطا أضافية في تعاونها الأمني مع إيران ،إن هاتين الدولتين تمثلان نواة حقيقية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات المتكافئة والتكاملية بما يؤمن المصالح الجوهرية لإطرافها والتي من الممكن أن تؤدي إلى ترتيبات أمنية تعاونية إلا أن العامل الخارجي لا يسمح بمثل هذا التعاون وربما يعده خطرا على الإستراتيجية المعتمدة في المنطقة والمتمثلة بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يضم إسرائيل وتركيا والدول العربية بهدف إعادة ترتيب المنطقة اقتصاديا وسياسيا وجعل إسرائيل الجسم الغريب في المنطقة البلد القائد لمجموعة . وهناك الترتيبات الأمنية تحت مظلة جامعة الدول العربية من خلال ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك ، وقد جاء في المادة الثانية من هذه المعاهدة ((تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء" عليها جميعا" وهي تلتزم بان تبادر إلى معونة الدولة أو الدول

المعتدى عليها وبان تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوه المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها.

وتعد جامعة الدول العربية منظمة إقليمية إذ يوضح ميثاقها والاتفاقيات اللاحقة لها بأنها منظمة تهدف إلى توحيد السياسات للدول العربية بيد أنها فشلت في تامين الاحتياجات الأمنية للدول المرتبطة بها لعدة أسباب من أهمها التباين الاقتصادي الشديد بين دولها وسيادة نزعة الهيمنة بينها وارتباط العناصر المؤثرة فيها ماليا وعسكريا واقتصاديا مع النظام الدولي وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية لذا فان هذه المنظمة لم تستطع أن تكون كتلة إقليمية أو قومية مؤثره في السياسة الدولية على الرغم من امتلاكها لمقومات القوه لأنها دولة منكشفة امنيا واقتصادها مرهون لدى القوى المالية والاقتصادية الكبرى في العالم فضلا عن كونها أدوات منفذه للسياسة الامريكيه ومردده لصداها ولعل موقفها من احتلال العراق والعدوان الإسرائيلي على لبنان يوم ٢٠٠٦/٧/١٢ يؤيد ما ذهبنا إليه .

في الواقع سقطت جامعة الدول العربية عمليا"كما سقطت معاهدة الدفاع المشترك بعد رحيل عبد الناصر وما تبع ذلك الرحيل من هزائم وسقطات عربية . كما سقطت الجامعة العربية عندما اجتاحت الجيوش الأمريكية العراق واحتلته وأصبحت تهدد إيران والسعودية وسوريا ولبنان تهديدا" مباشرا".[٢١]

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني

لقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية إنها تفضل حل الأزمة الإيرانية من دون اللجوء إلى القوه العسكرية إلا أن مسؤولين في الاداره بمن فيهم الرئيس لم يسقطوا الاحتمالات العسكرية من حسابهم وفي هذه الحالة إذا استخدمت القوة يبقى من المحتمل أن تكون لدى الإدارة رغبة بحصر العملية في دائرة محدودة ما أمكن ذلك فكلما حصر نطاق المدى والمدة اللذين قد تستغرقها أي عملية عسكرية أمريكية ضد إيران باتت الولايات المتحدة أكثر قدرة" على تفادي تورط دول حليفة أو صديقة في النزاع عن طريق استخدام قواعدها .

إن أية عملية عسكرية محدودة تفترض مزيدا من الاعتماد على استخدام القوات البحرية الأمريكية ذات القيادة الموحدة إضافة إلى طاقه النقل وإعادة تزويد هذه القوات بالوقود والمؤن عن طريق البحر . يقول ريتشارد ف. غر يميت(****): أما في حالة اختارت الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد إيران بطريقة تورطها بعمل عسكري طويل الأمد كالاستيلاء على الجانب الإيراني من مضيق هرمز أو فرض حصار بحري على الملاحة الإيرانية فستجد الولايات المتحدة نفسها أكثر اضطرارا إلى الحصول على حق استخدام القواعد البحرية والجوية الأجنبية وحق عبور الأجواء لدعم عملها العسكري لوجستيا [٢٢] .

وكما هو معروف بان الخليج العربي يمثل أهمية خاصة للأمن الأمريكي ليس في حالات القتال فحسب وإنما في حالات السلم أيضا"،فأن للستراتيجية الأمريكية التي تعني إن السياسة الأمريكية على استعداد لأي نوع من أنواع الحروب بما في ذلك الصراع النووي لمنع سقوط تلك المنطقة بأيدي خصومها [٢٣].

لقد ارتفعت أهمية الخليج العربي لتصبح اليوم قلب التوازن الاستراتيجي وليس مجرد احد عناصر ذلك التوازن ولقد أضحى من الملم به إن معضلة الأمن في النظام الإقليمي الخليجي ليست هي معضلة داخلية أو إقليمية وإنما هي في المقام الأول مرتبطة بالسياسات الامريكية [٢٤] . فالولايات المتحدة وان كانت قد تواجدت في الخليج العربي منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر [٢٥] ،لكن توليها مسؤولية الأمن يرتبط بإعلان بريطانيا عام ١٩٧١ عن انسحابها منها فأعلنت منذ ذلك التاريخ إن أهدافها المسجلة على أجندة إداراتها المتعاقبة لاتخرج عن الأتي : تعزيز الأمن الإقليمي وضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عائق والحفاظ على حرية الملاحة وحماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات وتدعيم امن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين [٢٦] . لقد كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني عن مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما مع ملف أسلحة الدمار الشامل . ففي الوقت الذي تسمح فيه هذه القوى للدول الصديقة والحليفة بتطوير برامجها النووية نجدها تقف بالمرصاد للدول الأخرى المعادية لها ، فالولايات المتحدة كانت من أولى الدول التي سارعت إلى تقديم العون

التقني لإيران من اجل البدء في تطوير برنامجها النووي . وذلك أبان نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) حليفها في المنطقة كما كانت أول من أسهم في بناء أول مفاعل نووي إيراني رغم علمها إن مركز الأبحاث النووية في طهران يعكف على دراسة تصميمات الأسلحة واستعادة البلوتونيوم من الوقود المستنفذ داخل المفاعلات الإيرانية إلا إن السياسة الأمريكية انقلبت رأسا على عقب بعد اندلاع ألثوره وسيطرة الإسلاميين على الحكم في طهران عام ١٩٧٩[٢٧]. أما ما يخص دول المنطقة العربية فان مصالحها في التعاون مع الولايات المتحدة قائمة على:

١. منع سيطرة أو هيمنة أية دوله على منطقه الخليج .
٢. ضمان سلامة تدفق صادرات المنطقة من نفط إلى العالم .
٣. حماية أمنها واستقرارها من أية تهديدات داخلية أو إقليمية أو دولية .

إلا أن هذه العلاقة التعاونية بين الطرفين لم تكن دائما علاقة تعاون بل إننا نجدها قد مرت في بعض المراحل بدرجات متفاوتة من الفتور لكن هذا الفتور لم يؤد إلى خلق قطيعة في العلاقة أو إلى جعل شكل العلاقة تأخذ الشكل ألعدائي بل على العكس ظلت العلاقات قائمه على التعاون في معظم المراحل والتحالف الاستراتيجي في مرات أخرى[٢٨] .

إن الملف النووي الإيراني هو واحد من أكثر المواضيع الحساسة في علاقة كل من دول الخليج العربي وإيران فإيران تعد امتلاكها القدرة النووية في ظل عضويتها في اتفاقية منع انتشار السلاح النووي والتزامها بالاستخدام السلمي هو أمر لا يجب على احد منازعتها حوله في حين إن الدول الخليجية العربية تعد إن المنطقة الخليجية ليست بحاجه إلى مثل هذه القدرات وتبرز نتيجة لذلك مجموعة من التحفظات منها :

١. إن إيران دولة تمتلك من النفط والغاز ما يؤهلها لتوليد الطاقة التي تسعى إيران إلى التأكيد على حاجتها إليها فالدول الخليجية لا تنظر إلى وجود حاجة إيرانية ماسة إلى مثل هذا الأمر سوى ربما إلى سعي إيران لتملك السلاح النووي عبر مقولة الحاجة إلى توليد الطاقة .
٢. إن وجود طاقه نووية قريبه من منطقه الخليج العربي وفي منطقة معرضه لحدوث هزات أرضيه فيها يمثل خطرا بيئيا على المنطقة الخليجية لاسيما إن إيران ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الإنذار المبكر.

ليس من الضروري استخدام سلاح نووي من قبل إيران إلا أن مجرد حصولها عليه يؤدي إلى تماديها في نياتها التوسعية وتدخلاتها الإقليمية ويعظم غطرسة توجهاتها وعندئذ تصبح دول الخليج العربية على راس قائمة المتضررين بشدة من سلاح إيران النووي حتى من دون استخدامه مع عدم إغفال حقيقة إن من ينتج أو يمتلك سلاحا ليس بعيدا عن نيات استخدامه والا ما كان ليحصل عليه . فهل تأخذ الدول العربية حذرها وتسهم في منع إيران من بلوغ هدفها ؟[٢٩].

إن الحديث عن القدرات النووية المتنامية في إيران لم يعد توقعات وإنما أصبح حقيقة إذ تمكنت إيران من إكمال دورة الوقود النووي بجهود ذاتية تمكنت من إنجازها نتيجة جهد دام سنوات طويلة من العمل الجاد [٣٠].

ولا بد أن نشير بأنه مع تزايد الطموحات النووية الإيرانية فقد عمدت تركيا بدورها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها النووية باتجاه التراجع عن حيادها النووي لان وصول إيران إلى امتلاك التكنلوجيا النووية يثبت وضعها أمام تركيا الراغبة مثلها في التمدد إلى منطقة الشرق الأوسط [٣١].

إن إيران تقليديا لها إطماع إقليمية حدها الأدنى تطبيع العلاقات مع الدول العربية وقد تصل هذه الأطماع إلى تشكيل نفوذ سياسي أو امني مهم في بعض الجيوب العربية ولكن مثل هذه التوجهات الإيرانية التقليدية لاتسمح لإيران أن تسلم أوراقها جميعا في صفقة واحده وعلى موضوع واحد [٣٢].

إن تطويق إيران وإسقاط نظامها السياسي يتيح للولايات المتحدة أن تستكمل كل حلقات القوه في القارة الاسيوية التي تحتاجها في دورها الإمبراطوري .

كما إن اتجاه الولايات المتحدة للسيطرة على إيران يعني طرد الوجود الروسي وإضعافه لان روسيا هي الراعي لمفاعل بوشهر النووي الإيراني [٣٣].

وهنا لابد من الاشاره إلى الموقف التركي حيث رفضت تركيا التوسط بين إيران والغرب في الازمه النووية وقد تبين ذلك أيضا من رفض تركيا مناقشة اقتراح إيراني بدا اقرب إلى ألمناوره في شان تخصيب اليورانيوم في تركيا التي لاتملك تكنولوجيا تؤهلها لذلك كحل وسط للازمه النووية الإيرانية مع الغرب غير أن ذلك لايعني عدم أخذها الأمر بجديه ذلك انه ثمة تقارير أمنية سرية تركية حذرت بوضوح من حصول إيران على السلاح النووي إذ تعده أمرا خطيرا من شانه أن يقلب الموازين في المنطقة [٣٤].

يقول بريجنسكي إن إيران هي أمه ذات ارث تاريخي عريق وينبغي أن يكون لها دور مهم في المنطقة ، اعتقد بان إيران تجد شكلا من أشكال التوافق مع المجتمع الدولي [٣٥].

لقد حاولت إيران استرضاء الولايات المتحدة إذ سارعت إلى إدانة أحداث ١١ /٩/ ٢٠٠١ وعرضت مساعده الطيارين الذين كانت تسقط طائراتهم في حرب أفغانستان إلا إن العناصر المؤيدة للكيان الصهيوني في حكومة الرئيس بوش لم تكن مهتمة بتطوير علاقات الولايات المتحدة مع إيران مشيرة إلى نية إيران تطوير برنامج إيران للصواريخ بعيده المدى وأسلحة الدمار الشامل [٣٦].علينا أن نعلم جيدا بان تنفيذ السياسة الخارجية هو عمليه تتطلب أشخاصا محترفين أكثر كفاءة وقدره من السياسيين أو الهواة على التعامل مع الدول الأخرى[٣٧].

مما لاشك فيه إن أهداف السياسة الأمريكية من التعامل في منطقة الشرق الأوسط عديدة ومتنوعة وأنها لابد وان تختلف من حيث بلورتها تبعا للعديد من المتغيرات [٣٨].

إن القوه ألعسكريه المتطورة إذا تجاوزت في حجمها وزخمها وطاقتها التدميريه حدا نسبيا معينا" يصبح من الصعب وربما من المتعذر على صاحبها أن يطلقها إلى درجتها القصوى أو أن يستخدمها بطاقتها النهائية [٣٩].

لقد كانت ثمة اعتبارات دولية رئيسة تحظى بأهمية اكبر في السياسات الأمريكية تجاه إيران فإيران هي مصدر النفط بالنسبة للغرب حيث تعد الدولة الثانية بعد العربية السعودية[٤٠]فضلا" عن موقع إيران الاستراتيجي .

إن السياسة الإيرانية بدأت تركز على القيام بإستراتيجية قوية لمواجهة الخطر الأمريكي وتمخضت هذه الاستراتيجيه بفوز محمود احمدي نجاة في الانتخابات الإيرانية أواسط العام ٢٠٠٥ وهو الشخصية المحافظة التي تريد عودة إيران إلى أيام الثورة الأولى وقد تبنى نجاد سياسة ضغط غير مباشره على الولايات المتحدة لأبعاد خطرها عن بلاده ومنها استئناف نشاطها في المجال النووي وتخصيب اليورانيوم [٤١].

لقد خلص تقرير الاستخبارات الأمريكية بشان الملف النووي الإيراني إلى مجموعة من النتائج أهمها إن إيران كانت تمتلك بالفعل برنامجا عسكريا لإنتاج السلاح النووي منذ العام (٢٠٠٣) وأنها ألان تعمل في مجال الطاقة النووية السلمية وأنها ربما تستعيد قوتها النووية العسكرية لكن ليس قبل عام (٢٠١٠) وكان العديد من المحللين قد توقع إن ثمة صفقات قد تتم في المرحلة القادمة بين أمريكا وإيران لبسط النفوذ في المنطقة بما يحقق أهداف أمريكا ألاستراتيجيه ، وفي عام (٢٠٠٧) جاء تقرير وكالة الطاقة الذرية ليقول إن إيران لم توقف عمليات تخصيب اليورانيوم وفي احد تقارير هذه الوكالة سمح رئيسها محمد ألبرادعي لإيران بالقيام بعمليات تخصيب محدودة ولكن في ظل إشراف مشدد من الوكالة ولكن الولايات المتحدة الامريكيه وحلفاءها رفضت هذا التقرير .

وكان النزاع مع إيران في عام (٢٠٠٦) قد اشتد حينما أحالت الوكالة الذرية الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي فرض على إيران عقوبات اقتصادية وليست عسكرية على مرحلتين .

ومن هنا فان ثمة مخاوف من وقوع ازمه أوسع نطاقا يحتمل أن تكون ضربة عسكرية ولم تستبعد الاداره الامريكيه اللجوء إلى الحل العسكري في حال لم تمتثل إيران لمقررات مجلس الأمن عبر الوسائل الدبلوماسية في المقابل لاتكشف إسرائيل عن امتلاكها أسلحه نووية وخاصة أنها ليست طرفا موقعا على معاهدة حظر الانتشار النووي .

إن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثيةو ليس على منطقة الخليج فقط ولكن على منطقة الشرق الأوسط برمتها .

إن لهجة التهديدات الأمريكية بضرب إيران سرعان ما خفت مع اشتداد الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة وبعد أن انخفض التأييد الشعبي لبوش بشكل سريع جدا وغير مسبوق بسبب فشل سياسته الداخلية والخارجية الذي أنهى عهده بانهيار اقتصادي كبير هز أمريكا والعالم .

لقد خلف فوز اوباما اغتباطا عالميا حتى إن إيران نفسها أعربت عن ارتياحها وعدت فوز اوباما هزيمة لسياسات بوش الرعناء في أنحاء العالم أملة بمسار سلمي وحواري فيما يخص ملفها النووي [٤٢].

المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني و الخيارات ألإستراتيجية المحتملة

إن الإحداث الدولية تشبه إلى حد كبير (السلسلة) الذي تتكون من حلقات متصلة ببعضها البعض فالحدث الدولي ما أن ينتهي حتى يبدأ أخر [٤٣].

إن النظام الإيراني لا يعيش في فراغ فهو مثل أي نظام سياسي لكنه يتحرك في إطار بيئة داخليه وأخرى خارجية تدفع إلى بيئته بشقيها بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسة كما تؤثر في ادوار الإطراف الفاعلة وفي تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر [٤٤].

إن الأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الاراده في مواجهة الخطر وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الاقليم منطلقا" لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي [٤٥].

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات [٤٦].

إن الأمن الإقليمي في ابسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق امن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي [٤٧].

إن اللاعبين الجيوستراتيجيين النشطين هم الدول التي تمتلك القدرة والإرادة القومية لممارسة القوه أو النفوذ بحيث تتجاوز حدودها في سبيل إحداث تغيير في الوضع الجيوسياسي القائم .[٤٨].

إذ عندما نأتي إلى تحليل السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي لابد من أن نأخذ في اعتبارنا الربط بين كثير من العوامل والمؤثرات سواء كانت عوامل نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة أو عوامل نابعة من النظام الإقليمي في الشرق الأوسط والوطن العربي(٤٩).

وعليه فان الولايات المتحدة تعد البلد الوحيد الذي يمتلك قدره عسكرية تستطيع الوصول إلى أي مكان في العالم من خلال أساطيلها البحرية وقواعدها الجوية وقواتها الارضيه التي تستطيع الوصول إلى كل موقع استراتيجي هام في العالم (٥٠).

وعلى الرغم من الإجهاد الذي أصاب إيران في حربها مع العراق لمدة ثماني سنوات وعلى الرغم من وقوع إيران تحت المراقبة الدولية إلا أن دول الخليج الست في مجلس التعاون ما زالت في وضع امني لا تحسد عليه والبديل الذي نراه هو المظلة الأمنية الدولية وهذا تعبير لطيف للمظلة الأمريكية فمعظم الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج هي ترتيبات أمريكية .

تريد الولايات المتحدة أن تخلق قناعه لدى العواصم الخليجية بان أفضل طريقه للتعامل مع التحديات الأمنية للمنطقة والتي تواجهها هذه الدول سواء كل على حدة أو بشكل جماعي هي عن طريق الترتيبات العسكرية فالوجود الأمريكي فكره تريد أن تروجها الولايات المتحدة في المنطقة (٥١) إذ أن التعاون ألامني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وإغراضها والياتها ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه فان ثمة مفاهيم إطارية مختلفة تتخذها تلك الترتيبات من أهمها :.

١. **الدفاع الجماعي** : هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في التصورات حول وجود تهديد أو عدو مشترك .
٢. **الأمن المتحد** : هو إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيره من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة .
٣. **الأمن الجماعي** : هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض احداها للهجوم .
٤. **الأمن المشترك** : يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن حيث يركز اعتماده على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الاعتماد على القوات الهجومية .
٥. **الأمن الشامل:** يعتمد هذا النظام الأمني على ماهو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وان كان يشكل احد أهم عناصره الأساسية.
٦. **الأمن ألتنسيقي:** هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطية لا تتضمن تعاونا" واضحا" ولا صراعا" مكشوفا".

٧. **الأمن التعاوني:** هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مباديء السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي وتجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية ليست وليدة فكر أو مشروع أو نموذج معين معد سلفا" لتطبيقه أو تنفيذه بل يتطلب جهدا" مستمرا" عبر عمليات معقدة طويلة الأمد [٥٢].

وبناء" على ما تقدم فان الترتيبات الأمنية المحتملة يمكن أن تلخص بما يأتي من خلال الخيارات الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها :-

١- خيار التصعيد:

في حالة فشل المساعي الدبلوماسية فأن أمام إيران فرصة لان تصعد وتيرة برنامجها النووي وتمضي فيه قدما" دون الالتفات إلى التهديدات الأمريكية الإسرائيلية. إن مايتيح لإيران انتهاج مثل هذا السلوك يستند إلى ما يأتي :

أ. إن لدى إيران جيشا" عقائديا" يصل تعداده إلى نصف مليون جندي.

ب. التسليح المتطور للجيش الإيراني المدعم بسلسلة صواريخ شهاب المتوسطة والبعيدة المدى والقادرة على الوصول إلى أهداف في داخل الولايات المتحدة والغواصات القادرة على العمل في مياه الخليج.

ج. سيطرة إيران على مضيق هرمز الذي يمر فيه ٤٠% من النفط العالمي.

د. علاقاتها الاقتصادية مع روسيا والصين والهند.

هـ. لإيران أصدقاء في العديد من الدول مستعدين للدفاع عنها مثل لبنان والعراق وأفغانستان .

و. الموقف الدولي الراهن والناجم عن وقوع الولايات المتحدة في المستنقع العراقي.

٢. خيار الدبلوماسية والتهدئة ،أكدت إيران على إن هدفها هو تحقيق مصالحها الجوهرية من خلال الاستغلال السلمي للطاقة النووية لذا فأنها لم ترفض أية مبادرة أوحلا غير مشروط وحتى تلك التي تضمنت شروطا مجحفة مثل المبادرة الاوربيه .

إن خيار التهدئة والدبلوماسية بالا مكان تدعيمه من خلال دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية الأخرى لكن مواقف هذه الدول وسلوكها السياسي مرتبط إلى حد كبير بالاستراتيجية الأمريكية وعلى الرغم من ذلك إلا إن الاستمرار بفضح نوايا وأهداف المشروع الأمريكي الذي سوقت له وزيرة الخارجية الأمريكية غوندليزا رايس والذي عبرت عنه بصراحة في مؤتمر روما حول لبنان يوم ٢٠٠٦/٧/٢٥ يساعد إلى حد ما في مساندة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة ويقلل من فرص الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الاعتداء على إيران . إن إعطاء إسرائيل دور القيادة في مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يحظى بتأييد شعوب المنطقة التي تؤمن

بان إسرائيل جسم غريب يرغب في التوسع في ألمنطقه على الرغم من انخراط دول مهمة في هذا المشروع مثل مصر ودول شمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي حفاظا على كراسي الحكم التي تملؤها من دون استحقاق .

إن هذه المخاوف تهدد استراتيجية أمريكا في ألمنطقه لذا فأنها تبحث عن توازن بين القوتين العراقية والايرانيه لا توافق بينهما لأنها تخشى من بروز قوه ايرانيه بلا رادع في الأمد الطويل .

٣. خيار التجميد والقبول بمشروع الشرق الأوسط الكبير ويتمثل في أن تقدم إيران طواعية على التخلي عن برنامجها النووي كما فعلت ليبيا وهذا الخيار يعني الانتحار بالنسبة للقيادة الإيرانية إذ انه سيصطدم بالرأي العام الإيراني الذي أعطى تأييده المطلق لقيادته وكان من بين أهم الأسباب لانتخاب الرئيس محمود احمدي نجاد .

٤. خيار التعاون المرن ويتمثل في اختيار بعض آليات التعاون وعقد الاتفاقيات بشأنه وعلى سبيل المثال لا الحصر عقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة ، لكن إيجاد ترتيبات تعاون امني مع دول الخليج أمر تكتنفه العديد من الصعوبات إذ أن هذه الدول تعتمد على الوجود العسكري الأمريكي بوصفه مظلة لحماية أمنها وهذا مرتبط بالاستراتيجية الأمريكية القائمة على أساس الاستجابة لتهديدات لا علاقة لها بدول المجلس.

إن هذه الدول لاترى إيران شريكا في الترتيبات الأمنية فراحت تفتش عن أمنها في الترتيبات الخارجية التي تثير مخاوف إيران [٥٣].

ألخاتمه :

إن ما يمكن أن نستنتجه هنا من خلال ورقة البحث هذه هو أن امن المنطقة يمر باحرج منعطفاتة إذ أن التهديد لم يعد ينصرف إلى المصالح وإنما أصبح يهدد الوجود حيث كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني عن مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما مع ملف أسلحة الدمار الشامل حول العالم .

إننا نرى ان الحديث عن القدرات النووية المتنامية في إيران لم يعد توقعات وإنما أصبح حقيقة إذ تمكنت إيران من إكمال دورة الوقود النووي .

إن السياسة الإيرانية بدأت تركز على القيام باستراتيجية قويه لمواجهة الخطر الأمريكي وتمخضت هذه الاستراتيجيه بفوز محمود احمدي نجاد في الانتخابات الإيرانية.

إن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثية ليس على منطقة الخليج فقط ولكن على منطقة الشرق الأوسط برمتها إذ أن إيران باتت تشكل محورا أساسيا قد لا تستطيع أمريكا

ولو بتهديدها بالحرب إلا أن تتفاوض أكثر وأكثر معها وقد تحاول الوصول إلى بعض التسويات خاصة مع وصول اوباما إلى البيت الأبيض .

إننا نتساءل هل سيصبح سكان المنطقة في المستقبل عربا مهمشين باداره تركية وإيرانيه وإسرائيليه إذ أصبحت الأنظمة العربية اليوم حائرة بين شعورها بهيمنة وتنامي دور إيران التوسعي وطموحاتها النووية من جهة وبين الخوف من الفوضى التي يمكن أن تعم المنطقة في حال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري استباقي ضد إيران وما يمكن أن يكون عليه الرد الإيراني .

إن حملة التسلح الإيرانية المكثفة ما هي إلا سباق تسلح محموم في ظل حرب باردة ترهق ميزانيتها على حساب نفقاتها الداخلية وعلى حساب تطورها وعلى حساب معيشة السكان .

وإذا كانت الولايات المتحدة تنوي عقد صفقه تاريخية مع النظام الإيراني كما تنادي بها أصوات أمريكية كثيرة فان تلك الصفقة يجب أن تشمل إبلاغ الحكام الإيرانيين الكف تماما عن طموحات الهيمنة الإقليمية وتصدير الثورة ورفع أيديهم وسيطرتهم عن لبنان .

إننا نرى ان اقل ما يجب القيام به اليوم هو أن يسارع الحكام العرب إلى وضع إستراتيجية أمنيه وسياسية شاملة تحت أشراف جامعة الدول العربية لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ في حالة التصعيد في الملف النووي الإيراني لان تداعياتها وتأثيراتها لن تقتصر على إيران وحدها بل ستتجاوزها إلى جميع دول المنطقة .

من خلال ورقة البحث هذه توصلنا إلى حقيقة مفادها إن الحل الدبلوماسي هو الأفضل إذ أن أي عمل عسكري ضد إيران سيضع الولايات المتحدة في مأزق خطير قد تبعدها تماما من الشرق الأوسط لكن العمل الدبلوماسي المستند إلى احتمالات قيام تحالف إيراني عربي سيؤدي إلى تنمية إدراك أمريكي بان لاطريق أمامهم سوى الحل الدبلوماسي وليس أي خيار أخر .

ومن هنا يفترض أن تسعى القيادة الإيرانية إلى تطمين مخاوف تلك الدول وبناء جسور الثقة المتبادلة ولكن يبدو أن هذا الأمر بعيد المنال بيد انه ليس مستحيلا.

إن ما رصدناه من خلال ورقة البحث هذه من سلوك إقليمي لا ينبئ بان الدول العربية راغبة في أيجاد ترتيبات أمنية مستقلة عن هيمنة ونفوذ العامل الخارجي وعليه فان الخيار المتاح هو إما أن تنخرط دول المنطقة في مشروع الشرق الأوسط الكبير أو أن تلجا إلى إيجاد ترتيبات أمنية بين العراق وإيران وسوريا من خلال شراكة اقتصادية ومشاريع تنموية كبيرة وسريعة وتكامل امني واسع النطاق عن طريق الحوار الهادئ والعقلاني بعيدا عن صيغة وأساليب الوصاية وفكرة الغالب والمغلوب وإيجاد صيغة للتكامل يمكن من خلالها التغلب على أية قرارات دوليه للمقاطعة أو الحصار أو العدوان العسكري .وعليه سوف يبقى الملف الأكبر وهو الملف النووي الإيراني بمده وجزره وما يرافقه من خوف التفجير الكارثي في المنطقة فهل ستعقد الصفقة التي ستسبق الحل العسكري الذي لن يبقي ولن يذر ؟ ...

المصادر والهوامش :

(١) ديفيد فروم ،ريتشارد بيرل ، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب ترجمة فؤاد السروجي، الاهليه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤ ،ص١١٣.

(٢) د. طاهر خلف البكاء / التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١ –١٩٥١ بيت الحكمة – بغداد، ط١ ، ٢٠٠٢،ص٥٣ .

(*) محمد رضا بهلوي : ولد في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٩ درس في سويسرا عاد إلى طهران عام ١٩٣٦ والتحق بالكلية الحربية فيها . تخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٨ لايمكن مقارنته مع أبيه من حيث الكفاية العسكرية أو الحزم في مختلف القضايا وجد نفسه فجأة شاها في بلاده وهي خاضعة لقوات احتلال اجنبيه كانت مهمته الرئيسة أول سنوات حكمه ألمحافظه على عرشه من الزوال .

(٣) د. حمد بن عبدا لله اللحيدان / الخيار النووي الإيراني إلى أين/ جريدة الرياض/ العدد ٢٦ / ٢ مايو ٢٠٠٨ ، شبكة الانترنيت WWW.alriuadh.com .

(٤) محمد سالم احمد الكواز / الولايات المتحدة الامريكيه والبرنامج النووي الإيراني / سلسلة شؤون اقليمبه (٦) مركز الدراسات الاقليميه / جامعة الموصل/ نيسان/ دار ابن الأثير للطباعة والنشر ط١، ٢٠٠٢، ص١٢.

(٥) حجت مرتجى/ التيارات السياسية في إيران اليوم / تعريب سالم كريم / مكتبة فخراوي ط١ /٢٠٠٢، ص١٢.

(٦) وليد خالد المبيض / خيارات إيران ألمعاصره / دار علاء الدين للنشر والطباعة/ ط١ /٢٠٠٢ ص٧٣ .

(٧) روجر هاورد / نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة/ ترجمة مروان سعد الدين / الدار العربية للعلوم / ط١ / ٢٠٠٧ ص٢١٠.

(**) الدكتور موسى بن هويدن / أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة وله العديد من الدراسات والمؤلفات .

(٨) د. محمد موسى بن هويدن/ التوافق والاختلاف في السياستين ألخليجيه والايرانيه / مجلة الدراسات ألاستراتيجيه / المجلد الثاني/ العدد الثالث/ مايو ٢٠٠٦/ ص٤٨ .

(٩) رنا أبو ظهر الدفاعي / أوراق إيران في صراعها مع الغرب والنتائج السلبية معها / مجلة المستقبل / العدد /٣١٦٦ رأي وفكر/ عن www.almustagbat.com .

(١٠) حميد شهاب احمد / مستقبل علاقات العراق الاقليميه والدولية في ضوء الوجود الأمريكي فيه /مجلة العلوم السياسية /العدد ٢٩/ ألسنه الخامسة عشر/ تشرين الأول ٢٠٠٤/ ص٩٨.

(١١) عصام زيدان،ألمظله الدفاعية الامريكيه /٢٠٠٩، لمزيد من التفاصيل على الموقع الإلكتروني/ http://www.alasr.ws .

(١٢) محمد السيد سليم / تحليل السياسة الخارجية، (ألقاهره : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة، ١٩٨٩ ص٥١. ٥٢).

(١٣) علي الدين هلال ، محرر العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،١٩٨٨) ص١٣٧.

(١٤) حسن أبو طالب (نظم التعاون ألفرعيه بين الدول العربية وإحياء النظام العربي) ورقة قدمت إلى أعمال ندوه مستقبل الترتيبات الاقليميه في منطقه الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي / تحرير سمعان بطرس فرج الله (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٨٨ ص٤٩٥ .

(١٥) محمد صلاح سالم ، العراق ماذا جرى واحتمالات المستقبل (ألقاهره : عين للدراسات والبحوث الانسانيه والاجتماعية ٢٠٠٣ ص١٤٠ .

(١٦) د. خشيم مصطفى عبدا لله ، موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي ، ١٤٢٥ ص١١٣.

(***) د. عزيز جبر شيال : أستاذ في كلية العلوم السياسية / ألجامعه ألمستنصريه .

(١٧) د. عزيز جبر شيال / تأثير ألقدره النووية الايرانيه على الترتيبات الامنيه الاقليميه / ألمجله السياسية والدولية ،ألسنه ألثانيه، العدد الخامس ، ،كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصريه،٢٠٠٦، ص٩٠.٩٣.

(١٨) د.اللواء ياسين سويد ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ، واقع وخيارات ، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط١ شباط ، ٢٠٠٤ ص١٥٧، ١٦١ ، ١٦٣، ١٦٥ .

(١٩) موسوعة مقاتل من الصحراء ، ترتيبات الأمن في منطقة الخليج العربي ، القوى الغربية الكبرى ، ترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب الموقع الإلكتروني http:// www.moqatel.com

(٢٠) د.ياسين سويد ، مصدر سبق ذكره ص٨٩،٩٥ .

(٢١) د.ياسين سويد ، المصدر نفسه، ص١٠٣،١٠٧.

(٢٢) ريتشارد ف. غريميت / احتمالات استخدام الولايات المتحدة قواعد اجنبيه لأغراض عمل عسكري ضد إيران / دراسات إستراتيجيه/ عدد ١٠ مؤسسة الأبحاث العربية ، صادر عن مكتبة الكونكرس (١٩٧٩)، ص٣.

(****) ريتشارد / محلل في الشؤون الخارجية للدفاع الوطني وقسم الدفاع الوطني .

(٢٣) الدكتور حامد ربيع : الأبعاد ألاستراتيجيه لصراع الدول الكبرى حول الخليج العربي (الكويت مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص٥٦ .

(٢٤) د. عبد الخالق عبدا لله : الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي ، المستقبل العربي (٢٩٩) كانون الثاني يناير ٢٠٠٤ ص١١ .

(٢٥) د. علي الدين هلال : أمريكا والوحدة العربية ،١٩٤٥. ١٩٨٢، (بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية) ص٣٦، ٣٨ .

(٢٦) اشرف محمد كشك، امن الخليج في السياسة الامريكيه ، السياسة الدولية العدد (١٦٤) ابريل، ٢٠٠٦ ،ص١٧٠ .

(٢٧) مجلس ألامه الكويتي / الملف النووي الإيراني : إلى أين ؟ دراسات وبحوث شبكة الانترنيت للمعلوماتية www majlesalommah..ne .

(٢٨) احمد منصور ، كتاب الجزيرة : شاهد على العصر الأمير طلال بن عبد العزيز أل سعود شاهد على عصر الملك عبد العزيز وأبنائه (بيروت : الدار العربية للعلوم ٢٠٠٥) ص٤٩.٥٠ .

(٢٩) وفيق السامرائي / النووي الإيراني . المراحل والنوايا / العراق للجميع / القبس / ٢٠٠٨ ، شبكة الانترنيت للمعلوماتية www.iraggallnews.dk .

(٣٠) د. حمد بن عبد الله اللحيدان / الخيار النووي الإيراني إلى أين ؟ مصدر سبق ذكره .

(٣١) د. مصطفى اللباد / تطور العلاقات الايرانيه التركية وانعكاساتها على ألمنطقه ، شبكة الانترنيت، www.@aljareeda.com .

(٣٢) لقمان اسكندر / أزمة إيران وأمريكا وتداعياتها على الأردن / ألمقابله التي أجراها الصحفي لقمان اسكندر مع الأستاذ جواد الحمد ونشرت في جريدة العرب، اليوم ٢٠٠٦/٧/٢ شبكة الانترنيت www.mesc.com.jo.

(٣٣) د. حميد السعد ون / إشكال الاقتراب والابتعاد بين موقفي التروكيا الاوربيه والموقف الأمريكي / الملف السياسي / مركز الدراسات ألاستراتيجيه / جامعة بغداد/ عدد (١٦) ٢٠٠٥ .ص١٠.١١ .

(٣٤) محمد عبد القادر، موقف تركيا من الازمه النووية الايرانيه، (مراهنة على عدم التصعيد) العدد ،٧١، مؤسسة الأهرام ، ألقاهره ٢٠٠٦ ص١٢٦.١٢٧ .

(٣٥) هادي قيسي ، السياسة الخارجية الامريكيه بين مدرستين : ألمحافظيه الجديدة والواقعية ، الدار العربية للعلوم . ناشرون ش م ل ، بيروت، ٢٠٠٨ ص١٤٠

(٣٦) أ. د. احمد نوري ألنعيمي / السياسة الخارجية الايرانيه تجاه الولايات المتحدة ١٩٧٩ .٢٠٠٨/ مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ العدد /٣٦ ألسنه ١٩ كانون الثاني . حزيران ٢٠٠٨ ص١٥ .

(٣٧) أ.د. احمد نوري ألنعيمي / السياسة الخارجية/ مديرية دار الكتب للطباعة والنشر . بغداد/ سنة ٢٠٠١/ ص٤٦٥ .

(٣٨) د. حامد ربيع / مشاكل الوطن العربي في السياسة الدولية /المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت/ ١٩٨٠/ ص٣٤.

(٣٩) د. فاضل البراك / استراتيجية الأمن القومي / أراء وأفكار / الدار العربية بغداد / ١٩٨٧ ص٣٤.

(٤٠) نكي . ر. كيدي ، إيران والسياسة الامريكيه / مجلة الخليج العربي/ السنة الثالثة عشر/ العدد الثاني/ ١٩٨٥/مركز دراسات الخليج العربي / جامعة ألبصره ص٦١.

(٤١) محمد داخل السعدي (سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد الاحتلال الأمريكي) العراق ودول الجوار/ وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليميه/ جامعة الموصل / مركز الدراسات الاقليميه/ ٢٠٠٧/ ص١٣٣.١٣٤ .

(٤٢) رنا أبو ظهر الدفاعي / أوراق إيران في صراعها مع الغرب/ مصدر سبق ذكره/ ص٣.

(٤٣) د. رياض الصمد / العلاقات الدولية في القرن العشرين/ ألمؤسسه ألجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع عمان/ ٢٠٠٠ /ص٣٨١ .

(٤٤) د. نيفين عبد المنعم مسعد / صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الايرانيه / مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط١ نيسان /٢٠٠١ ص١٥.

(٤٥) مفيد محمود شهاب (نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي) ورقة قدمت إلى : تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد : إعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركزا لدراسات العربي الأوربي ط٢ (بيروت : المركز ١٩٧٧) ص٥٣٩ .

(٤٦) محمد السعيد إدريس (رؤى عمان والأمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج) امن الخليج العربي : دراسة في الإدراك والسياسات تحرير عبد المنعم المشاط (ألقاهره / جامعة ألقاهره مركز البحوث والدراسات السياسية/ ١٩٩٤/ ص٢١٦ .

(٤٧) جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية ط٦ (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية /١٩٩٩/ ص٢٦٩ .

(٤٨) زبيغييف بريجنسكي / رقعة الشطرنج الكبرى/ التفوق الأمريكي وضروراته الجيو ستراتيجيه الملحة/ ترجمة سليم أبراهام / منشورات دار علاء الدين/ ط٣ ٢٠٠٧/ سوريا ،دمشق ص٤٩.

(٤٩) مجموعه من الباحثين/ صناعه الكراهية في العلاقات العربية . الامريكيه ،مركز دراسات الوحدة العربية/ ط١/ بيروت/ تشرين الثاني/ //٢٠٠٣ ص٧٠ .

(٥٠) بول كنيدي / الاستعداد للقرن الحادي والعشرين / ترجمة محمد عبد القادر / دار الشروق للنشر والتوزيع /عمان / الأردن/ ص ٣٦٣.

(٥١) مركز دراسات الوحدة العربية / الوطن العربي في السياسة الامريكيه / سلسلة كتب المستقبل العربي [٢٢] ط١ / بيروت/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٢/ ص١١٠ .

(٥٢) سليمان عبد الله الحربي / مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته / ألمجله العربية للعلوم السياسية/ العدد ١٩ / ٢٠٠٨/ ص ٢٥.٢٤ .

(٥٣) د. عزيز جبر شيال / تأثير ألقدره النووية الايرانيه على الترتيبات الامنيه الاقليميه / ألمجله السياسية والدولية /العدد الخامس/ ٢٠٠٦/ ص١٠٠.٩٩.